

# الأصل والفرع وأثرهما في توجيه الحركات عند ابن جني من خلال كتابه "المحتسب". The origin and the branch and their effect on directing the movements of Ibn Jenny through his book "Al-Muhtaseeb."

محمد صحراوي \*

جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس (الجزائر) sah.moh1986@gmail.com

مخبر التّوطين: مخبر تجديد البحث في تعليميّة اللّغة العربيّة في المنظومة التّربويّة الجزائريّة

|                           |                           |                             |
|---------------------------|---------------------------|-----------------------------|
| تاريخ النشر: 2022 /01 /31 | تاريخ النشر: 2022 /01 /22 | تاريخ الارسال: 2022 /01 /10 |
|---------------------------|---------------------------|-----------------------------|

## الملخص:

مما لا يعزب عن أحد أنّ ابن مجاهد (ت: 324هـ) هو أوّل من سبّع السّبعة في كتابه (السّبعة في القراءات، فهيّا بذلك مادّة الدّراسة ومهدّ لها السّبيل، وجاء من بعده علماء لغويّين وقراء ليحتجّوا لغويّا لهذه السّبعة التي اختارها ابن مجاهد، إلّا أنّ الملاحظ عليهم أنّهم لم يلتفتوا إلى القراءات الأخرى غير السّبعة المختارة حتّى جاء ابن جنيّ أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ) الذي يعتبر من الأعلام الذين احتجّوا ونصّبوا أنفسهم مدافعين عن بعض القراءات الشّاذّة التي صُنّفت على اعتبار مخالفتها للواقع اللّغوي، فألف كتابا شهيرا أسماه بـ: «المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها»، وهو كتاب غنيّ بالشّواهد القرآنيّة والشّعريّة التي احتجّ بها لبعض القراءات الشّاذّة التي انتصر لها، فالباحث يجد فيه مادّة دسمة وضخمة تمكّنه من بناء أبحاثه اللّغويّة، والسّؤال المطروح هو: ما هي الطّرق العقليّة التي اعتمدها ابن جنيّ للاحتجاج لبعض القضايا الصّوتيّة؟ يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن هذا السّؤال من أجل تبين طريقيّ من طرق الاحتجاج العقليّة التي اعتمدها ابن جنيّ وهي الأصل والفرع (الواقع اللّغوي)؛ حيث اعتمدها في كثير من المواضع للاحتجاج للقراءات، كاحتجّاه كقراءة عبد الله بن يزيد (أحقّ أن تقوم فيه فيه رجّال) (التوبة: 108)، بأنّ الكسر في الهاء في مثل هذه المواضع أصل فقدم، والضمّ فرع فأخّر. الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنيّة، الاحتجاج، التوجيه، الأصل، الفرع، السماع، القياس.

## Abstract:

It is not strange for anyone that Ibn Mujahid (328 AH) is the first to speak about the Seven in his book (the Seven in the readings), He paved the way to learn this subject. He was followed by some linguistic scientists who criticised his Seven that he has chosen. But it is noticed that they did not turn to other readings apart from the chosen Seven until the coming of Ibn Geni (Abu Al-Fath Othman 392 AH) who is considered one of the flags who protested And established themselves as defenders of some abnormal readings that were classified as being against the linguistic reality, so he wrote a famous book called: ( Elmohtasseb Fi Tabyeen wojouh Chawadh Elkiraat wa elidhah Anha), which is a book rich in Quranic and poetic evidences that he invoked for some of the abnormal readings he won,

The research finds in it a huge subject and material that enables it to build its linguistic research, and the question is: What were the mental methods adopted by Ibn Jeni to claim for some audio issues?

This research seeks to answer this question in order to discover one of the mental protest methods adopted by Ibn Jenny is the origin and the branch (linguistic reality), as it was adopted in many places to protest readers, such as his protest to the reading of Abdullah bin Yazid.

**Key words:** Quranic readings, protest, orientation, origin, listening, mensuration.

\*\*\* \*\*

## مقدمة:

يعدّ موضوع القراءات من المواضيع المهمة التي عني بها العلماء قديما وحديثا، وذلك لمكانتها المتميزة، وارتباطها بأعظم كتاب أنزل، وهذه القراءات تهتمّ بما هو منطوق، وهو: «اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيتها من تخفيف، وتشديد وغيرها»<sup>(1)</sup>. ولعلّ أول من جمع هذا العلم في كتاب هو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (ت: 224هـ)، حيث ألف كتاب «القراءات» الذي قال عنه الحافظ الذهبي: «ولأبي عبيد كتاب في القراءات ليس لأحد من الكوفيّين مثله وقيل أول من جمع القراءات ودوّنها أبو عمر حفص بن عمر الدّوري، وقيل غير ذلك»<sup>(2)</sup>.

وقد اشتهر في القرن الرابع الهجري الحافظ أبو بكر بن مجاهد (ت: 324هـ)، وهو أول من أفرد القراءات السبعة في كتاب، كما اشتهر في القرن الخامس الهجري الحافظ أبو عمر عثمان بن سعيد الدّاني (ت: 444هـ)، وألف كتابه الشهير «التيسير». أمّا في القرن السادس ظهر الإمام القاسم بن فيّرة بن خلف الشّاطبي (ت: 590هـ)، ولخصّ كتاب التيسير في منظومته الشهيرة «حز الأمانى ووجه التّهاني».

إلى هنا كان الشّروط في صحّة القراءة وقبولها هو التّواتر، فكلّ قراءة اختلّ فيها شرط التّواتر عدّت شاذّة، إلى أن جاء محمّد بن محمّد بن محمّد بن الجزري (ت: 833هـ)<sup>(3)</sup>، زاد شرطين لقبول القراءة، وهما موافقة وجهها من أوجه العربيّة فصيحاً كان أم أفصح، واحتمال الرّسم، فقال:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ

وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي

وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ

## فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ

وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ فَأَثْبِتْ

شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ<sup>(4)</sup>

والملاحظ على ابن الجزري أنّه أضاف على السبعة ثلاث قراءات، فقال: «فعمدْتُ إلى أن أثبت ما وصل إليّ من قرائهم، وأوثق ما صحّ لديّ من رواهم، من الأئمة العشرة قرّاء الأمصار، والمقتدى بهم في سالف الإعصار، واقتصرت على اسم كلّ إمام وأشهر رواهم»<sup>(5)</sup>.

وسمّاها بالمشهورة، وكأنّ هذه الثلاثة ارتقى بها عن درجة الإهمال وأعاد لها الاعتبار. وفي الوقت ذاته، وبالموازاة مع التّطور السّريع في التّأليف حول القراءات ظهر فريقٌ من النّحاة واللّغويّين بتأليفات تعتبر بمثابة جهاز دفاع عن تلك القراءات، والبداية مع ابن مجاهد الذي احتجّ في كتابه «السبعة في القراءات»، ولكنّه لم يعتنِ بجميع القرآن في الاحتجاج، وتبعه تلميذه أبو علي الفارسي (ت: 377هـ) في كتابه: «الحجّة للقرّاء السبعة»، على نفس المنهج، وغيرهما كثير، إلّا أنّ هؤلاء المدافعين غضّوا الطّرف عن القراءات الشّاذّة باعتبار القراءة سنّة متّبعة، ولا داعي لصرف الجهود إلى تلك التي لم يعتدّ بها ابن مجاهد.

ولكن ابن جيّ (ت: 392هـ) لم يعجبه هذا الفعل، لأنّه يرى أنّ القراءات التي انتهى إليها عصره ضربان: ضربٌ اجتمع عليه أكثر قرّاء الأمصار، وهو ما أودعه ابن مجاهد في كتابه؛ أي السبعة. وضربٌ تجاوز ذلك فسّمّاه أهل زمانه شاذّا.

لم يُعجب ابن جيّ بهذه التّسمية الأخيرة، لما أثارته من معاني التّنكر والرّفص لجزء من القراءات يتّصل بالنّبيّ -صلى الله عليه وسلّم-، -حسب رأيه-

بأوثق الأسانيد، وبوجوه العربية بأقوى الأسباب، فرأى أن يضع كتابا مستقلا يحتج لها فيه ويدافع عنها، فصنّف كتابه: «المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»، ولم يكتفِ في الذود عنها بعلوم اللغة فحسب، بل راح يستعمل العقل لإثبات صحتها لغويًا. والسؤال الذي يدور في فلكه هذا البحث هو: ما هي الطُرُق العقلية التي اعتمدها ابن جني للاحتجاج لبعض القضايا الصوتية؟

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن هذا السؤال من أجل تبين طريق من طرق الاحتجاج العقلية التي اعتمدها ابن جني وهي الأصل والفرع (الواقع اللغوي)؛ حيث اعتمدها في كثير من المواضع للاحتجاج للقراءات، ويقتصر على توجيه الحركات باعتبار الأصل والفرع، فكان العنوان: «الأصل والفرع وأثرهما في توجيه الحركات عند ابن جني من خلال كتابه "المحتسب"».

## 2. العلاقة بين الفرع والأصل

العلاقة بين الأصل والفرع في جانب منها معنوية؛ ذلك أن التخصّص دلالة معنوية، ولما نتحدث عن الأصل والفرع فنحن في مجال القياس، وتعريف القياس عند النحاة كما جاء في مصادر أصولهم هو: «حمل فرع على أصل بعلة، أو إجراء حكم الأصل على الفرع، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع»<sup>(6)</sup>، وهو مأخوذ من علم أصول الفقه، وتعريفه عندهم هو: «حمل معلوم على معلوم لمساواته في علة حكمه عند الحامل»<sup>(7)</sup>. وأركانه أربعة: الأصل والفرع وحكم الأصل والعلة الجامع<sup>(8)</sup>.

وإرجاع الأشياء إلى أصولها باعتبار أن لكل فرع أصلا أخذ منه ليس ببعيد عن تفكير ابن جني وعقليته الاعتزالية في زمانه الذي لم تتميز فيه العلوم من بعضها البعض بجلاء، وهو يرى أن لحركات البناء أصولا، وقد تخرج عن أصولها عندما تأتي ضمن

تركيب معين، ونراه يلمح كثيرا عن قضية الأصل والفرع في مؤلفاته، ففي كتابه «الخصائص» نجده قد أوضح العلاقة بين الأصل والفرع، فقال: «واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأملتة عرفت منه عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال»<sup>(9)</sup>. ثم يوضح ذلك بواقع لغوي لا مفر منه، «ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده، فأعطوا الرفع في التثنية الألف، والرفع في الجمع الواو، والجرّ فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيمّاز به، جذبوه إلى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع... ففعلوا ذلك ضرورة، ثم لما صاروا إلى جمع التانيث حملوا النصب أيضا على الجرّ، فقالوا ضربتُ الهنداتِ (كما قالوا مررتُ بالهنداتِ) ولا ضرورة هنا؛ لأنهم كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيتُ الهنداتِ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكّر عنه، فدلّ دخولهم تحت هذا -مع أن الحال لا تضطرّ إليه- على إثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عري من ضرورة الأصل»<sup>(10)</sup>.

يتبين لنا من خلال هذا النص الذي نقلناه عن ابن جني أن صاحبه يريد أن يثبت على أن مسألة حمل الفرع على الأصل سنة من سنن العرب في كلامها، وهو فعل محبذ إليهم، حتى وإن انعدمت الضرورة لذلك.

## 3. الحركات في ثنائية الأصل والفرع

بنى ابن جني توجيهه على فكرة أصول الحركات وفروعها في قراءة عبد الله بن يزيد<sup>(\*)</sup>: (مَسَجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رِجَالٌ)<sup>(11)</sup>. بكسر الهاء في (فيه) الأولى، وضمها في الثانية مختلستين<sup>(\*\*)</sup>.

قال أبو الفتح: «أصل حركة هذه الهاء الضمّ، وإنّما تُكسر إذا وقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة، كقولك: مررتُ به، ونزلتُ عليه. وقد يجوز الضمّ مع الكسرة والياء، وقد يجوز إشباع الكسرة والضمة ومطلعها إلى أن تحدث الواو والياء بعدهما، نحو مررتُ بهي ويهو. ونزلتُ عليّي وعلمُو...»<sup>(12)</sup>.

وهذا التوجيه ليس ببعيد عمّا قرّره في «سرّ صناعة الإعراب» من «أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين وهي: الألف، والياء، والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، وقد كان متقدّموا النحويّين يسمّون الفتحة الألف الصّغيرة والكسرة الياء الصّغيرة والضمة الواو الصّغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة»<sup>(13)</sup>. فيكون قد بنى شرحه هذا على قاعدة الأصل والفرع، فجعل الحروف أصولاً والحركات إنّما هي فروع لتلك الأصول، والعلاقة بينهما (الحروف والحركات) علاقة الجزئية. وتفسير علم الصّوتيات الحديث لهذا الإشباع هو: تحويل المقطع القصير (ـهـ) (ص ح) إلى مقطع طويل مفتوح (ـهي) (ص ح ح).

ثمّ إنّ ضمّ الهاء في مثل هذه المواقع لغة الحجاز، وغيرهم يكسرونها، «ولغة الحجاز الضمّ مطلقاً. والأفصح اختلاسها بعد ساكن، ولو غير لين على المختار، وإشباعها بعد حركة»<sup>(14)</sup>.

والقرآن الكريم نزل بجميع لغات العرب، و النطق بالضمة يحتاج إلى جهد عضليّ أكثر من النطق بالفتحة والكسرة، لأنّها تنطق بانضمام الشّفتين وارتفاعهما، فجاءت (فيه) الثانية في هذه القراءة بالضمّ التي هي أثقل الحركات للدلالة على عظم منزلة أولئك الرّجال الذين أحبّوا أن يتطهّروا فأحبّهم الله.

أمّا تعليله للمخالفة بين هذين الهاءين في هذه القراءة، مع إمكان كسرهما جميعاً، أو ضمّهما جميعاً، ولو كان كذلك «لكان جميلاً حسناً»<sup>(15)</sup>. ارتكازه على استئصال تكرير اللفظ بعينه، «لأنّه لو قال (فيه فيه) أو (فيه فيه) لتكرّر اللفظ بعينه البتّة. وقد عرفنا ما عليهم في استئصالهم اللفظ. حتّى أنّهم لا يتعاطونه إلّا فيما يتناهى عنايتهم به، فيجعلون ما ظهر من تجشّمهم إيّاه دلالة على قوّة مراعاتهم له»<sup>(16)</sup>، ثمّ ذهب يسوق أمثلة وشواهد لتأييد ما ذهب إليه من استئصال تكرار اللفظ، من بينها أنّهم صاغوا ألفاظاً للتوكيد غير اللفظ المؤكّد، ليصل إلى نتيجة مفادها أنّ «هذه القراءة التي هي (فيه فيه)، اختيرت لوقوع الخلاف بين الحرفين»<sup>(17)</sup>، ولكن هذا التوجيه فيه تكلف، وذلك من ناحيتين، الأولى: وجوب الوقف على (فيه) الأولى، فيتحصّل بذلك مدّ عارض للسكون. والثانية: هو وجود في اللغة التكرار في التوكيد وغيره، وهو وارد في القرآن الكريم وفي كلام العرب، وقراءة الضمّ يؤيّد ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس من أنّ القبائل البدويّة قد مالت «بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمّى بالضمة، لأنّه مظهر من مظاهر الخشونة البدويّة، فحيث كسرت القبائل المتحضّرة وجدنا القبائل البدويّة تضمّ»<sup>(18)</sup>. فقراءة الضمّ على الأصل، لذلك لم يُعلّل لها كثيراً، أمّا قراءة الكسر ففرع، والفروع تحتاج إلى تعليل لأنّها خلاف الأصل، لذلك كثر الكلام عن قراءة الكسر، فوصفت على أنّها لغة غير لغة الحجازيين، ولها تعليل صوتيّ كذلك، وهو ظاهرة التّجانس أو التّوافق الحركي، أو ما يسمّى بالمماثلة بين الأصوات، أي مجانسة كسرة الهاء للياء (الكسرة الطويلة)، لأنّ الانتقال من الكسر إلى الضمّ يتطلّب جهداً عضليّاً وهو مالا يحبّذه قانون الاقتصاد في الجهد.

(فَلَيْسَتْ جَبِيئُوا لِي وَلِيُؤْمِنُوا بِي) <sup>(23)</sup>. ويجوز إسكانها بعد (ثم)، وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، خلافا لزاعم ذلك. وبه قرأ الكوفيون، وقالون، والبيّ (ثم لِيَقْطَعُ) <sup>(24)</sup> «<sup>(25)</sup>».

فالأصل في لام الأمر الكسر، وهو ممّا لا يحتاج فيه إلى تعليل، ولكن كثرة الاستعمال وقانون الاقتصاد في الجهد هما اللذان سوّغا إقرار سكوتها. وهناك من العلماء من علّل الأصل، يقول ابن يعيش: «وإنما وجب لها الكسر من قبل أنّها حرف جاء لمعنى، وهو على واحد كهزمة الاستفهام وواو العطف وفائه، وكان حقّه أن يكون مفتوحاً كما فتّحن غير أنّه لما كانت اللام هنا من عوامل الأفعال الجازمة، والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء حملت في الكسر على حروف الجرّ نحو اللام والباء في قولك: ليزيد ويزيد» <sup>(26)</sup>.

ولسنا بصدد مناقشة ابن يعيش في تعليقه لكسرة اللام، باقتراضه أصلاً آخر لها وهو الفتح قياساً على واو العطف وفائه، وإنما كُسرَت حملاً على حروف الجرّ، وكان يكفيه -إذا كان لابد من الحمل على النظير- أن يحملها على لام الجرّ، ويعلّل لها بأنّ الجزم في الأفعال يقابله الجرّ في الأسماء.

4. خاتمة:

وممّا سبق نهدي إلى إصرار ابن جنيّ على تبني فكرة الأصل والفرع، إذ تركّزت عنايته بالثبّات لمعرفة كلّ شيء متغيّر، وهو في النتيجة إرساء لقواعد فكره الاعتزالي الذي ترجع كلّ شيء إلى أصل ثابت، وتُخضع في الأصل والفرع إلى عملية عقلية محدّدة، وهي دعوة تمسك بها ابن جنيّ في محاولة منه لتوجيه الحركة بالاتجاه العقلي المقنّن؛ لأنّه اجتهد في إرجاع الأشياء إلى أصولها.

5. الهوامش:

وهناك سؤال يطرح، وهو: لما كانت قراءة الضمّ على الأصل، وقراءة الكسر على غير الأصل، فلماذا قدّم الفرع على الأصل؟

يوجّه ابن جنيّ هذا التقديم والتأخير بقولين، بنى الأوّل منهما على السّماع فقال: «أحدهما أنّ الكسر في نحو هذا أفشى في اللّغة ففقد، والضمّ أقلّ استعمالاً فأجّر» <sup>(19)</sup>. وهذا ينمّ على استقراره للواقع اللّغوي، وانتهاجه للمنهج الوصفي؛ ذلك أنّ مستعمل اللّغة يميل إلى الأغلب الشائع فيعتمده في كلامه، ولما كان الكسر في (فيه) أعمّ في الاستعمال قدّم كذلك هنا، وإن كانت لغة الضمّ كذلك قد سمعت ولكن على قلة، أو لنقل ربّما تكون مرحلة من مراحل التطوّر الصّوتي، والقرآن حفظ كلّ هذه المراحل، فمنها ما وصل إليه العلماء بالسّماع، ومنها ما استعملوا فيه القياس والتعليل.

واحتكم في الثاني إلى القياس في ضوء إعرابه (أن تقوم)، و(فيه رجال)، ورأى أنّ (فيه) الأولى ليست في موضع رفع، بل هي منصوبة الموضع بقوله تعالى: (تقوم)، من قوله (أحقّ أن تقوم فيه). و(فيه) الثانية في محلّ رفع خبر مقدّم على مبتدئه، والمبتدأ (رجال)، فهو مرفوع الموضع. فلمّا كان كذلك سُبقت الضمّة لتصوّر معنى الظرف <sup>(20)</sup>.

وممّا وجّهه بالأصل المفترض للحركة قراءة الحسن لقول الله تعالى: (وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ) <sup>(21)</sup>. قال: «هذا لعمري الأصل في لام الأمر: أن تكون مكسورة، إلّا أنّهم أقرّوا إسكانها تخفيفاً» <sup>(21)</sup>.

الأصل في لام الأمر أن تكون مكسورة <sup>(22)</sup>، «ونقل ابن مالك أنّ فتحها لغة، وحكاها الفراء عن بني سليم. ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء، وهو أكثر من تحريكها. نحو:

\*\*\* يذكر قوله تعالى: (وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ): إبراهيم: 11. بسكون اللام تكرر في طائفة من سور القرآن الكريم، وهي: (آل عمران: 122/ المائدة: 11/ التوبة: 51/ المجادلة: 10/ التغابن: 13).

<sup>21</sup> ابن جني: المحتسب، ج 1، ص: 359.

<sup>22</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1413 هـ-1993 م، ج 5، ص: 400.

<sup>23</sup> البقرة: 186.

<sup>24</sup> الحج: 15.

<sup>25</sup> الحسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1413 هـ-1992 م، ص: 111-112.

<sup>26</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، تح: مجموعة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د ط، د ت، ج 9، ص: 24.

## 6. قائمة المصادر والمراجع:

1- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 4، 1973 م.

2- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 2، 4391 هـ-971 م.

3- تاج الدين السبكي، جمع الجوامع في أصول الفقه، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1424 هـ-2003 م.

4- ابن جزري، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

5- ابن جزري، طبية النشر في القراءات العشر، تح: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت.

6- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1418 هـ-1998 م.

<sup>1</sup> عطية قابل نصر: غاية المريد في علم التجويد، القاهرة، مصر، ط 4، 1414 هـ-1994 م، ص: 22-23.

<sup>2</sup> صبري الأشوح: إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، مكتبة وهبية، القاهرة، مصر، ط 1، 1419 هـ-1998 م، ص: 14.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص: 23.

<sup>4</sup> ابن الجزري: طبية النشر في القراءات العشر، تح: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت، ص: 32.

<sup>5</sup> ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 1، ص: 54.

<sup>6</sup> ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 2، 1391 هـ-1971 م، ص: 93.

<sup>7</sup> تاج الدين السبكي: جمع الجوامع في أصول الفقه، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1424 هـ-2003 م، ص: 80.

<sup>8</sup> ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحليم عطية، دار البيروتي، ط 2، 1427 هـ-2006 م، ص: 81.

<sup>9</sup> ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د ط، د ت، ج 1، ص: 111.

<sup>10</sup> المصدر نفسه، ج 1، ص: 111.

\*- أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد بن عبد الرحمن الأهوازي الأصل، البصري المكي المقرئ، ولد سنة (120 هـ)، أحد العلماء ومن رواة الحديث، وهو من شيوخ الإمامين: أحمد بن حنبل والبخاري. توفي سنة (213 هـ). ينظر: <http://ar.m.wikipedia.org>.

<sup>11</sup> التوبة: 108.

\*\* الاختلاس لغة: مصدر اختلس بمعنى استلب (ينظر: ابن منظور، لسان

العرب، دار صادر، بيروت، د ط، د ت، مج 6، ص: 65). واصطلاحاً يأتي

بمعنيين: الأول: إخفاء الحركة والإسراع في نطقها، فيخفي إشباعها. والثاني: ترك صلة هاء الضمير بواو أو ياء مديين. (ينظر: أبو عمرو الداني، التّحديد في الإتيان والتّجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عتار، عمان، د ط، 1420 هـ-1999 م، ص: 95-96). والمقصود هنا المعنى الثاني، فيلزم الإتيان بالحركة

تامة، من غير إشباع ينتج عنه الحرف الذي منه تلك الحركة.

<sup>12</sup> ابن جني: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي نجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، مصر، 1424 هـ-2004 م، ج 1، ص: 301.

<sup>13</sup> ابن جني: سر صناعة الإغراب، تح: الدكتور حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط 2، 1413 هـ-1993 م، ج 1، ص: 17.

<sup>14</sup> جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1418 هـ-1998 م، ج 1، ص: 195.

<sup>15</sup> ابن جني: المحتسب، ج 1، ص: 301.

<sup>16</sup> المصدر نفسه، ج 1، ص: 301.

<sup>17</sup> المصدر نفسه، ج 1، ص: 302.

<sup>18</sup> إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 4، 1973 م، ص: 91.

<sup>19</sup> ابن جني: المحتسب، ج 1، ص: 302.

<sup>20</sup> ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص: 302.

- 7- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحليم عطية، دار البيروتي، ط2، 1427هـ-2006م.
- 8- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، دط، دت.
- 9- ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي نجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، مصر، 1424هـ-2004م.
- 10- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: الدكتور حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1413هـ-1993م.
- 11- الحسن بن قاسم المرادي: الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.
- 12- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م.
- 13- صبري الأشوح: إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، مكتبة وهبية، القاهرة، مصر، ط1، 1419هـ-1998م.
- 14- عطية قابل نصر: غاية المريد في علم التجويد، القاهرة، مصر، ط4، 1414هـ-1994م.
- 15- أبو عمرو الداني، التّحديد في الإتيان والتّجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، دط، 1420هـ-1999م.
- 16- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دت.
- 17- ابن يعيش: شرح المفصّل، تح: مجموعة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت.
- 18- <http://ar.m.wikipedia.org>